محاولات تيسير النّحو
عند مهدي المخزومي

الطالبة: إيمان جبّاري
الأستاذ الدّكتور: أحمد جلايلي
المركز الجامعي بالنعامة

La grammaire c'est la base de la langue arabe et son principal fondement.en effet beaucoup de chercheurs sont consacrés pour la simplifier et la rendent plus accessible. Parmis eux Mehdi Makhzoumi qui a fait une réflexion assez profonde et un énorme travail durant l'ère moderne.

ce grand chercheur a fait des travaux afin de moderniser la grammaire sur les deux plans théorique et pratique.

Cela lui rend très connu dans le monde arabe...

لم تحظَ لغةٌ في العالم كما حظيت به اللّغة العربيّة من اِهتمامٍ بالغٍ وعنايةٍ كبيرةٍ بكلّ فروعها، إذ تعاقب على خدمتها أجيالٌ من العلماء، فألّفوا بفروع علومها ما يصعب حصره من المؤلّفات، وكان لعلم النّحو حظٌّ وافرٌ من هذه المؤلّفات، فهو دعامة اللّغة العربيّة وركيزتها الأساسيّة، وقد وُضع لصيانة العربيّة من الفساد، ودرك خطر اللّحن الّذي شاع على ألسنة النّاس بسبب الإبتعاد عن العربيّة الفصحى، وقد أصبح في نظر أبنائها ممّن يتعلّمونه عسيرَ المسالك، وبناءً على هذا باتت الدّعوةُ إلى تيسير النّحو مطلبًا يسعى إليه الباحثون، ولقد جاءت هذه الدّراسة لِرصدِ بعض الجهود الّتي قام بها علماء النّحوِ من أجلِ تبسيطِهِ، وتذليلِ مصاعبه، فكانت لهم جهودٌ عظيمةٌ لا يمكن لنا إغفالُها، وتنوّعت جهودهم لتشمل مختلف طرق التّسهيل والتّيسير في هذا المجال، وقد آثرنا الحديث عن محاولة المخزومي في التّيسير لأنّ تجديد النّحو وإحياءه عملٌ ضخمٌ، وضرورةٌ ملحّةٌ تقتضيها حاجات المتعلّمين، بالإضافة إلى أنّ المخزومي علَمٌ من الميسّرين الّذين كان لهم فضل السّبق في هذا العمل العظيم في العصر الحديث، وقد بذلنا قصارى جهدنا من أجل الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هي القضايا الّتي قدّمها مهدي المخزومي في تبسيط النّحو؟

يُعدُّ مهدي المخزومي من كبارِ المجدّدين في الدّرسِ النّحوي تنظيرًا وتطبيقًا، فقد عنيَ بالتّيسير النّحوي منذ بدايةِ رحلتِه العلميّةِ، واِشتهرت محاولتُهُ في أرجاء الوطن العربي. وقبل الحديث عن محاولته في التّيسير، لابدّ أن نذكرَ شيئًا عن حياة الأستاذ المخزومي.

نبذة عن حياة مهدي المخزومي:

وُلِدَ الدّكتور "مهدي المخزومي" سنة 1917م، في النّجف الأشرف[1]، وقد تخرّجَ الدّكتور من قسمِ اللّغة العربيّة سنة 1934م، فعاد إلى وطنه "العراق"، حيث عُيِّنَ مدرّسًا لقواعد اللّغة العربيّة بالمدارس الثّانويّة أربع سنواتٍ كاملةٍ، دلّتهُ التّجربةُ في خلالِها على جملةٍ من الصّعوبات الّتي تعوقُ الدّارسين من الطّلّاب عن فهمِ تلك القواعد والإقبال على دراستها، لصعوبةِ مصطلحاتها، وكثرة المذاهب والآراء في تفسير ظواهر الإعراب فيها.

وقد أتاحت له وزارة المعارف العراقيّة فرصةً أخرى لِيعودَ إلى القاهرة، ويتلقّى دراستَهُ في جامعتها، فَفَرَغَ من تلك الدّراسة بإعدادِ بحثِه للماجستير، ونُوقِشَ فيه وأُجِيزَ سنة 1951م، واِستمرَّ بعد ذلك يُعِدُّ بحثَهُ للدّكتوراه، فتمَّ وأُجيزَ سنة 1953م.

كان موضوع بحثه الأوّلِ للماجستير (الخليل بن أحمد الفراهيدي: أعمالُهُ ومنهجُهُ)، أعدَّهُ بإشرافِ الأستاذ المرحوم "إبراهيم مصطفى"، وكان موضوع بحثه للدّكتوراه (مدرسة الكوفة النّحويّة، ومناهجها في اللّغة والنّحو) أعدَّهُ بإشراف "مصطفى السّقا".

وقد وُفِّقَ الدّكتور مهدي في اِختياره موضوعي البحثين توفيقًا كبيرًا جدًّا[2].

ولمّا اِنتهى من بحثِ الدّكتوراه وأُجيزَ عليه، عكفَ على دراسةِ مادّةِ النّحوِ جميعها، في كتب المتقدّمين والمتأخّرين، وعادَ إلى التّدريس بكلّيةِ الآداب العراقيّة، فَهَدَتهُ التّجارب مرّةً ثانية إلى أنّ هناك فروقًا كثيرةً بين نحو القدماء المؤسّسين للنّحو، ونحو المتأخّرين أصحابِ المتون والشّروح والحواشي، لا في المصطلحات وحدها، بل في تطوير مادّة النّحو تطويرًا آليًّا، طُبِّقَت فيه القواعد المنطقيّة والآراء الفلسفيّة على مادّة النّحو، فمُثِّلَت في الصّورة الّتي نراها في كتبِ المتأخّرين من اِلتزام الحدود والتّعاريف الدّقيقة الغامضة، على حين لم يكن القدماءُ يحفَلُون بذلك كلِّهِ، وإنّما كانوا يحرِصون على المثالِ وحدَهُ، يجعلونَهُ فارقًا بين معنًى ومعنًى، كما يجعلونهُ الطّريق لتصوّرِ الموضوعِ، دون إلحاحٍ على ما يندرِجُ تحتَهُ أو يخرجُ عنهُ من صورِ التّعبيرِ والموافقةِ والمخالفةِ[3].

توفّي –رحمهُ الله– سنة 1993 [4].

مصادره:

ويُقدّمُ لكتاب المخزومي الدّكتور: إبراهيم السّقا، الّذي أجملَ لنا المصادر الّتي اِعتمدها الكاتب، ويذكرها على سبيلِ التّرتيب[5]:

1) المادّةُ الّتي اِستعارها المؤلّفُ من النّحو الكوفي.
2) المادّةُ الّتي اِستقاها المؤلّفُ من توجيهات اِبن مضاء القرطبي في كتابه (الرّدّ على النّحاة).
3) المادّةُ الّتي اِستعارها من أستاذه –إبراهيم مصطفى– في كتابه (إحياء النّحو).
4) الجديد الّذي اِستحدَثَهُ المؤلّفُ من تجاربهِ الخاصّة وتمَرُّسِهِ في موضوع النّحو.

يقول: "حين أرادَ الدّكتور "مهدي المخزومي" أن يكتبَ بحثَيهِ عوّلَ على المصدرين الأساسيّين الكبيرين (الكتاب) لسيبويه، و(معاني القرآن) للفرّاء، وضمَّ إليهِما مجموعة من الآراء للمتقدّمين مبثوثةً في معاجم اللّغة، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافي، وشرح المفصّل للزّمخشري، والإنصاف لِابن الأنباري، والرّدّ على النّحاة لِابن مضاء القرطبي، وما وجدهُ من ذلك في كتبِ المتأخّرين، كالمغني لِابن هشام، وهمع الهوامع للسّيوطي، وشرح ألفيّة اِبن مالك، وهي كثيرة"[6].

أهمُّ مؤلّفات المخزومي النّحويّة[7]:

اِشتهر للمخزومي كتابان في مجال التّيسير، هما:

- الأوّل: في النّحو العربي، نقد وتوجيه، قدّمَ له "مصطفى السّقا" سنة 1964م.

- والثّاني: في النّحو العربي، قواعد وتطبيق، تقديم "مصطفى السّقا" أيضًا سنة 1966م.
- ولهُ أيضًا: مدرسة الكوفة، رسالتُهُ للدّكتوراه (1953م).
- ولهُ كتابٌ مخطوط: (قضايا في النّحو وتاريخه) يقع في مائةٍ وخمسين صفحةً (150)، ذكره محمّد جاسم علي في رسالتِهِ للماجستير (الدّراسات اللّغويّة في العراق 198)، فضلًا عن مقالاته وبحوثه الكثيرة، أهمّها:
  - آراء مطروحة للمناقشة.
  - رأي في موضوع علم النّحو.
  - رأي في إسناد الفعل.
  - دعوة جادّة في إصلاح العربيّة.
  - مقترحات حول الحفاظ على سلامة اللّغة العربيّة.

آراء العلماء في أعمال المخزومي:

إبراهيم السّقا، يقول: "ومباحثُ الدّكتور مهدي المخزومي تُعدُّ من أمتع الدّراسات العلميّة، فإنّها قائمةٌ على أساس علميّ متينٍ، وكلُّ تطويرٍ لا يقومُ على أساسٍ علميّ، فإن مصيرَهُ الإخفاقُ المحقَّقُ، وكم شهدنا في جيلنا مشروعات كثيرة، رسمت لتهذيب مادة النّحو المدرسي وأُلِّفت لها لجانٌ اِجتمعت طويلًا ثمّ اِنفضّت، ولم تكن لها نتائج مطلقًا، أو كان لبعضها نتائجُ هزيلةٌ في المصطلحات وحدها، دون أن تمسّ جوهر النّحو... ولم تقل الكلمة الأخيرة في منهج تطوير النّحو قبل ظهور كتابه، ولعلّه يسدّ هذا الفراغ ويحقّق الأمل الّذي يصبو إلى تحقيقه النّحاة، لأنّه يقوم على الأسس العلميّة السّليمة، الّتي من أوّل قواعدها قراءة النّحو القديم في جميع نصوصه ومذاهبه، واِستصفاء خير عناصره، وتقديمها إلى الطّلّاب والدّارسين في أسلوب واضح، وترتيب محكم يعلَقُ بالنّفوس، ويستقرّ في العقول. وكلّ مزايا البحث العلمي قد اِجتمعت للدّكتور المخزومي حين وضع هذا الكتاب، وأعتقد أنّنا إذا قرأنا النّحو القديم كما قرأه الدّكتور المخزومي فإنّنا سنكونُ قادرين على أن نضع خطّة شاملة موفّقة لتهذيب النّحو العربي وتنقيحه، وإقراره على القواعد المحكمة، الّتي لا يتناولها التّغيير والتبديل، كلّما قامت في النفوس شهوةٌ للتّغيير[8].

الدّكتور عبد اللّه الجبّوري، يقول: "إنّ محاولة المخزومي هي أشمل محاولات إصلاح النحو وتمتاز عنها بأنّها اِعتمدت على التّطبيق لِاختبار صحّتها في أبواب النّحو المختلفة، بعد أن حاولَ إرساء منهجِهِ على أسسٍ نظريّةٍ"[9].

القضايا البديلة في قواعد النّحو:

ويذكر "إبراهيم السّقا" أنّه ممّا تورّط فيه النحّاة قداماهم ومحدثوهم إلّا فريقًا من أهل الكوفة، تعليلُ الأحكام النحويّة بالعلل الفلسفيّة، مثل قولهم: إنّ الفاعل يجب أن يتأخّر عن الفعل لأنّ الفعل عاملٌ فيه، والمؤثّرُ يجب أن يتأخّر على المتأَثِّرِ به، وهذا حكمٌ عقليٌّ لا لغويّ، والفاعل في النّحو ما وقع منه الحدثُ وهو الفعل، سواء تقدّم في الجملة على الفعل أو تأخّر عنه، وقد تتبّع الدّكتور مهدي تلك العيوب الّتي وقعت في أبواب ومسائل من النّحو، وأحصى الكثير منها، وتوفّر عليها درسًا وتحليلًا وموازنةً بين المذاهب والآراء، وخرج من تلك الدّراسة بملاحظات وآراء قيّمة، وهداه البحث العلميّ الدّقيق إلى أنّ كثيرًا من مظاهر الإعراب ومشكلاته يمكن حلّها على أساس لغويٍّ خالصٍ، لا أثر للتّكلّف فيه، ولا ضرورة إلى اِلتماس علّة فلسفيّة له: فالفاعل مثلًا والمبتدأ مرفوعان، لأنّهما مسندٌ إليهما شيء في الجملة، ولا عمل لشيء فيهما، والضّمّة في العربيّة عَلَمُ الإسناد في مرفوعات الأسماء. وخبر المبتدأ مرفوعٌ لأنّه هو المبتدأ، فإذا كان غير المبتدأ أحيانًا نُصِبَ، كالظّرف الواقع خبرًا في نحو:

المسجدُ أمامَكَ. ولا عمل للمبتدأ في الخبر، ولا للإبتداء، ولا للمبتدأ والإبتداء معا.

والفعل المضارع يُرفَعُ غالبًا إذا كان زمنه حاليًّا، فإذا كان زمنُهُ مستقبلًا نُصِبَ للفرق، لا بعمل الأدوات النّاصبة. والفتحة في آخر المضارع عَلَمُ الإستقبال[10].

والإسم المنصوب على الإشتغال مقدّمًا منصوبٌ بالفعل الّذي نُصِبَ ضميرُه الرّاجع إليه، لا بفعل آخر محذوف، يفسّره ما بعده، لأنّه لا مانع لغويّا يمنعُ الفعل أن يؤثّرَ في الإسم السّابق وضميره معا، لأنّهما شيءٌ واحدٌ في المعنى.

وهكذا وجدَ الدّكتور مهدي لِكثيرٍ من مشكلاتِ النّحوِ حلولًا سهلةً خاليةً من التّعسّف الّذي إرتكبه النّحاة في سبيل طردِ نظريّةِ العامل، قياسًا على العوامل الطّبيعية، فألزموا النّاس قواعد هي من نتاج النّظر العقلي وحدَه، وأهملت الحلول اللّغويّة، الّتي هي أجدرُ بالرّعايةِ في المباحثِ اللّغويّةِ، ولذلك تعقّدت مسائلُ النّحو وصَعُبَت على المتعاطين لها، وخصوصًا المبتدئين من طلّابِ العلمِ الّذين لم تَستَخْصِفْ مَلَكاتُهُم وعقولُهم، ولم تُواتِهِم الفُرَصُ للإطّلاعِ على كلامِ العربِ، وكلامِ أئمّةِ النّحوِ السّابقين، كالخليل وسيبويه من البصريّين، والكسائي والفرّاء من الكوفيّين.

ولا يلتزمُ الأستاذ مهدي في حلّ مشكلاتِ النّحوِ مذهبًا معيّنًا من مذاهبِ النّحويّين وإنّما يضعُ المذاهبَ كلَّها أمامَ نظرِهِ، ويتخيّرُ منها ما كان أقربَ إلى طبيعةِ اللّغةِ، سواءً كان القائلُ به بصريًّا أو كوفيًّا أو بغداديًّا أو أندلسيًّا، وسواءً كان صاحبُ الرّأيِ المختارِ متقدّمًا أو متأخّرًا، لا يَهمُّهُ من كلِّ أولئِكَ إلّا الرّأيُ الصّالحُ لِأنْ يعملَ به في سهولةٍ لا يخالطُها تكلّفٌ، بِشرطِ ألّا تُجافيهِ طبيعةُ اللّغةِ[11].

ومن أجلِ هذا كلِّهِ وضعَ الدّكتور مهدي المخزومي كتابه (نقد وتوجيه في النّحو العربي)، وهو حلقةٌ أُولى تَتبَعُها حلقاتٌ كثيرةٌ أخرى في سلسلةِ عملهِ الّذي وقفَ عليه حياتَهُ، لِتَخليصِ النّحوِ العربي من الشّوائبِ الّتي علقت به، من جرّاءِ إختلاطِ مباحثِهِ بمباحث المنطق والفلسفة، والنظريّاتِ غيرِ الأصليّة في المباحثِ اللّغويّةِ[12].

لقد رسم المخزومي منهجَ كتابٍ جديدٍ للنّحوِ المدرسي، مهذّب جامع لأصولِه وأبوابِه، تطبيقًا على ما رسَمَهُ في كتابه "نقد وتوجيه"، خالٍ من النّظريّات التّعسفيّة وما بُنِيَ عليها من أبوابٍ معقّدةٍ، كنظريّةِ العاملِ، وبابي الإشتغال، والتّنازع، ونائب الفاعل، وأمثال تلك الأبواب الّتي وجد لها المؤلّفُ حلولًا لغويّةً سهلةً لا تحتاجُ إلى النّظر الفلسفي، ولا القياس المنطقي، وإنّما إنتزعَها من الطّبيعةِ اللّغويّةِ وحدَها[13].

ويضيفُ "إبراهيم السّقا" أنّ مباحث كتاب "المخزومي" تُعَدُّ بحقٍّ تطويرًا جديدًا وتوجيهًا حديثًا للدّراساتِ النّحويّة وإن شئتَ فقُلْ إنّها هي التّطويرُ الحقيقيّ الّذي سيبقى أثره، وهي تُتِمُّ ما بدأهُ إبنُ مضاء اللّخمي القرطبي من مباحثَ قيّمةٍ في كتابه (الرّدّ على النّحاة) الّذي نشره الدّكتور شوقي ضيف، كما تُعَدُّ إستمرارًا لمنهجِ تطويرِ النّحو، الّذي وضعهُ الأستاذ المرحوم "إبراهيم مصطفى" في كتابه (إحياء النّحو) الّذي قرأه النّحاة وقدّروا ما فيه[14].

ويرى الدّكتور المخزومي[15] أنّ التّيسير ليس إختصارًا، ولا حذفًا للشّروح والتّعليقات، ولكنّه عرض جديد لموضوعات النّحو يُيَسِّرُ للنّاشئين أخذَها وإستيعابَها وتمثّلَها.

ويُؤكّدُ أنَّهُ لا يمكنُ أن يتحقّقَ التّيسير إلّا بخطوتين[16]:

الأولى: تخليصُ الدّرس النّحوي ممّا علقَ به من شوائب جرَّها عليه منهجٌ دخيلٌ، هو منهج الفلسفة الّذي حمل معه إلى هذا الدّرس فكرة (العامل).

والثّانية: تحديدُ موضوعِ الدّرس اللّغوي، وتعيينُ نقطةِ البدء به، ليكون الدّارسون على هدًى من أمر ما يبحثون فيه.

حاول الدّكتور أن يحدِّدَ موضوعُ الدّرس النّحوي، وأن يعيدَ إلى النّحو ما فقده، وما أُقتُطِعَ منه من دراسة أدواتِ التّعبير، الّتي كان النّحاة قد أسقطوها من حسابهم، يقول: "فأكّدتُ على أهميّةِ الجملةِ في هذا الدّرس، لأنّها موضوعُه الّذي يبحثُ فيه، ونقطة الإنطلاق عند البدء به، لأنّ النّحوَ نظمٌ وتأليفٌ. ولم تكن الكلمةُ المفردةُ، لِتكون موضوعًا له مجالٌ، فلها مجالٌ آخر، ومتخصّصون آخرون"[17].

والدّرسُ النّحوي ينبغي أن يعالِجَ موضوعين مهمّين، وهما يمثّلان وَحدةً دراسيّةً لا تجزئة فيها[18]:

الموضوع الأوّل: الجملةُ من حيث تأليفُها ونظامُها، ومن حيث طبيعتُها، ومن حيث أجزاؤُها، ومن حيث ما يطرأ على أجزائها في أثناء التّأليف من تقديمٍ وتأخيرٍ، ومن إظهارٍ وإضمارٍ.

الموضوع الثّاني: ما يعرض للجملة من معانٍ عامّةٍ تؤدّيها أدواتُ التّعبير الّتي تُستخدَمُ لهذا الغرض، كالتّوكيد وأدواته، والنّفي وأدواته، والإستفهام وأدواته، إلى غير ذلك من المعاني العامّة الّتي يعبّر عنها بالأدوات، والّتي تُمليها على المتكلّمين مقتضيات الخطاب ومناسبة القول.

وعلى هذا الأساس بنى الدّكتور المخزومي نَقدَهُ أعمالَ النّحاة ومناقشةَ أحكامهم، وعليه حاول توجيه الدّرس النّحوي إلى الوجهةِ اللّغويّةِ الّتي رآها أشبهَ بِطبيعتِهِ.

- وأهمُّ القضايا الأساسيّة عند مهدي المخزومي هي كالآتي[19]:

إفتتاحُ درس النّحو بالجانب الصّوتي، الّذي يُعدُّ جزءًا هامًّا في الدّراسةِ متمثّلًا ذلك في (حروف الهجاء) و(مخارج الحروف) و(الصّفات). وهي القضايا الّتي كانت مغفلةً في الدّرس النّحوي القديم، وإن ذُكِرَت إنّما يُورِدُها النّحاة في مؤخّرة الدّروس النّحويّة بدلًا من أن تكون في أوّله. ولقد أكّدَ الدّرسُ الحديثُ أهميّةَ هذا الجانب في بدايةِ الدّرسِ النّحوي، ممّا يدلُّ على أنّ الكاتب يراهُ جزءًا من دراسةِ النّحوِ بل وَلَهُ أهمّيةُ التّقديم عملًا على تقويمِ اللّسانِ أوّلا في نُطقِ الحروف وإظهار صفاتِها والمجتمعة في الصّحّة والإعتدال والإبدال والإدغام والجهر والهمس ثمّ الإنطباق والإنفتاح. ثمّ يتطرّقُ إلى بنية الكلمة وهي النّاحية المتعلّقة بالجانب الصّرفي الّذي لا ينفي فضلَهُ على النّحوِ، متطرّقًا في ذلك إلى تأليف الكلمة والميزان الصّرفي والمظاهر المتعلّقة به.

أ.إنّ الكاتب إعتمدَ في تقسيم الكلمة منهجًا فيه إضافةٌ إلى المعهود عنه القدامى، وحدّدها بأربعة أقسام (فعلٌ واِسمٌ وأداةٌ وكنايةٌ)، بدلًا من التّقسيم القديم المعهود (إسمٌ وفعلٌ وحرفٌ)، مخالفًا ما ذهبَ إليه آخرون من المجدّدين المعاصرين.

ب.تقسيمُ الموضوعاتِ النّحويةِ بناءً على دوائرِ إعرابِها من رفعٍ وخفضٍ ثمّ نصبٍ. وعلى سبيلِ التّرتيبِ تطرّقَ إلى جملةٍ من الموضوعات يراها شاذّةً، وعنده هي: المثنّى والجمع الصّحيح والأسماء الخمسة والإسم الّذي لا ينوّن. فمثلًا: رأى أنّ "المنصوبات في العربيّة موضوعات كثيرة بعضها يؤدّي وظيفة لغويّة، وبعضه لا يؤدّي مثل هذه الوظيفة، ولكنّه منصوب لأنّ الفتحة في درج الكلام أخفّ من غيرها من الحركات. فمن الأوّل: المفاعيل (المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق)، والحال، والتّمييز، والمستثنى بإلّا، والتّوابع للمنصوبات، ومن الثّاني: المناديات المنصوبات، ولم تؤدِّ المناديات المنصوبات أيّة وظيفة لغويّة، ولم تنصب إلّا لأنّ الفتحة أخفّ ما يستعان به على تحريكها في درج الكلام، كما فطن الخليل له في المنادى المضاف والشّبيه بالمضاف والنّكرة غير المقصودة"[20]. ويقول: "هناك موضوعات أخرى شذّت عن المبادئ الّتي إتّبعها العربيّة، كما شذّ الممنوع من الصّرف، وهي: المثنّى وجمع المذكّر السّالم، والمجموع بالألف والتّاء.

ج.تقسيمُ الجملة على ثلاثة أنواع، والنّوع الثّالث عنده هو (الجملة الظّرفية) الّتي لم يذكرها القدامى كإجماع مثل الفعليّة و الإسميّة. فهو لا يوافق تقسيم القدماء للجملة على اِسميّةٍ وهي الّتي تبدأ باِسمٍ، وفعليّة وهي الّتي تبدأ بفعل، يقول: "دأبَ النّاسُ على تقسيم الجملة إلى جملة اِسميّة، وجملة فعليّة، وهو تقسيمٌ صحيحٌ يُقرُّهُ الواقع اللّغوي، ولكنّهم بنوا دراساتهم اللّغويّة على غير منهجها، فلم يُوَفّقوا إلى تحديد الفعليّة والإسميّة تحديدًا يتّفق مع طبيعة اللّغة، فالجملة الإسميّة هي الّتي تبدأ بالإسم، والجملة الفعليّة هي الّتي تبدأ بالفعل... وهو تحديدٌ ساذج، يقوم على أساسٍ من التّفريق اللّفظي المحض، فجملة (طلعَ البدرُ) جملة فعليّة، وجملة (البدرُ طلع) أو جملة (البدرُ طالعٌ) أو جملة (طالعٌ البدرُ) جملة اِسميّة"[21]. وهذا تقسيم القدماء يقوم على المعياريّة، أمّا منهج المخزومي فهو الوصفيّ وعلى أساسه قسّم الجملة، يقول: "ومن أجل تصحيح ما وقع فيه القدماء من تعسّفٍ واِرتباك، وتمشّيا مع ما يقتضيه الأسلوب اللّغوي يحسُنُ بنا أن نعيد النّظر في تحديد الفعليّة والإسميّة في الجمل"[22]. ويعرّف الجملة الفعليّة بأنّها "الجملة الّتي يدلُّ فيها المسند على التّجدّد أو الّتي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اِتّصافًا متجدّدًا، أو بعبارة أوضح، هي الّتي يكون فيها المسند فعلًا لأنّ الدّلالة على التّجدّد إنّما تُستَمَدُّ من الأفعال وحدها"[23]. أمّا الجملة الإسميّة "فهي الّتي يدلُّ فيها المسند على الدّوام والثّبوت، أو الّتي يتّصفُ فيها المسند إليه اِتّصافًا ثابتًا غير متجدّد، أو بعبارة أوضح: هي الّتي يكون فيها المسند اِسمًا"[24].

وعلى هذا الأساس فإنّ جملة (طلع البدر) و(البدر طلع) فعليّتان، يكون بسبب الإسناد، فإنّ الجملتين المسندُ فيها هو الفعل، لذا فهما فعليّتان، ومن هذا نفهم طريقة المخزومي في وضع النّحو وضعًا وصفيًّا من خلال دراسته لقضيّة الإسناد بدلًا من دراسته الجملة العربيّة دراسة معياريّة[25].

ثمّ يذكر المخزومي القسم الثّالث عنده، وهذا الرّأي لِابن هشام، يقول: "أمّا القسم الثّالث الّذي عرض له اِبن هشام فهو ما سمّاه بالجملة الظّرفيّة، وهي المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو: أَ عندك زيدٌ ؟ و: أ في الدّار زيدٌ ؟ إذا قدّرت زيدًا فاعلًا بالظّرف والجارّ والمجرور، لا بالإستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر عنه بهما"[26].

د.ضمُّ مجموعة كثيرة من الموضوعات تحتَ دائرة الأساليب، وهي جميع الموضوعات الّتي تخضعُ لصيغٍ محدّدةٍ، يمكنُ القياسُ عليها، بدلًا من أن تكون دروسًا نحويّةً موزّعةً لا جامعَ لها.

وقد تحدّث المخزومي في كتابه عن موضوعات كثيرة، وهي الجملة والإعراب وعلاماته والأفعال والأساليب.

<u>تعريف الجملة</u>: بدأ المخزومي بالحديث في كتابه عن الجملة، ورأى أنّ دراسة الجملة من صلبِ موضوعات المنهج الوصفي[27]، يقول الدّكتور عبده الرّاجحي: "أمّا النّحو الوصفي فيُقيمُ تحليله التّركيبي للّغة على أساس اِرتباطِ الظّاهرة بالظّواهر الأخرى وليس على أساس اِرتباطها بالدّارس نفسه"[28].

يعرّف المخزومي الجملة على أنّها "الصّورة اللّفظيّة الصّغرى للكلام المفيد في أيّة لغةٍ من اللّغات، وهي المركّب الّذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة كانت قد تألّفت أجزاؤها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة الّتي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السّامع"[29]. فقد رأى أنّ وظيفتها هي نقل ما في ذهن المتكلّم من أفكار إلى ذهن السّامع، وهو ما لم يرد عند القدامى، الّذين يعرّفون الجملة بأنّها تركيبٌ إسناديّ من (فعل وفاعل) أومن (مبتدأ وخبر). واِهتمامه بالوظيفة كذلك أثناء التّعريف جديد في النّحو الحديث، فالنّحو القديم عمومًا كان يولي الجانب الشّكلي اِهتمامًا على حساب الوظيفة[30].

ويضيف الدّكتور: "والجملة التّامّة الّتي تعبّرُ عن أبسط الصّور الذّهنيّة التّامّة الّتي يصحُّ السّكوتُ عليها، تتألّفُ من ثلاثة عناصر هي:

1. المسند إليّه، أو المتحدّث عنه، أو المبني ّعليه.
2. والمسند الذي يبنى على المسند إليه ويتحدث به عنه.
3. والإسناد، أوارتباط المسند بالمسند إليه.

فقولنا: "هبَّ النّسيمُ" جملة تامّة، تعبّر عمّا تَمَّ في الذّهن من صورة تامّة قوامها: المسند إليه، وهو (النّسيم)، والمسند، وهو (هبَّ)، ثمّ إسناد الهبوب إلى النّسيم. والإسناد عمليّة ذهنيّة تعملُ على ربط المسند بالمسند إليه، كما عملت هنا على ربط الهبوب بالنّسيم"[31].

* ولقد أنكرَ المخزومي فكرةَ العامل النّحوي كما فعلَ اِبن مضاء وإبراهيم مصطفى، ويرى ما رأى الأخير من أنّ[32]:

1. الضّمّةُ علامةُ المسندِ والمسندِ إليه وتوابعهِ.
2. الكسرةُ علامةُ المضاف إليه وتوابعه.
3. الفتحةُ علامةٌ لكونِ الكلمةِ ليست بمسندٍ، ولا بمضافٍ إليه، ولكن الكلمةُ المفتوحةُ جزءٌ مهمٌّ في الجملةِ يؤدّي وظيفةً لغويّةً مهمّةً أيضًا.

- وليسَ معنى أن تكونَ الضّمّةُ عَلَمًا للإسنادِ أن يكونَ كلُّ مضمومٍ مسندًا إليه، فقد يُضَمُّ آخرُ الكلمةِ وهي لا تعبِّرُ عن المعنى الإعرابي المدلول عليه بالضّمّةِ، وقد يُكسَرُ آخرُ الكلمةِ ولا تدلُّ على المعنى الإعرابي المدلول عليه بالكسرة، كما يُضَمُّ المنادى في نحو: يا محمّدُ، ويا رجلُ، وكما يُكسَرُ العَلَمُ المبني على (فَعالِ) كحَذامِ وقَطامِ[33].

ويُقسّمُ المخزومي الكلمات قسمين رئيسيّين: المعربُ والمبني، والمعربُ: هو الاِسم، أمّا المبني فهو الفعل والإشارة والأداة، ثمّ يعدّد الألفاظَ الّتي يُبنى فيها الاِسم على حركة واحدة: الاِسم المختومُ بألفٍ، أو المركّبُ الجاري مجرى القوالب الثّابتة، كمركّباتِ الأعدادِ، نحو: أحد عشر إلى تسعة عشر[34].

ويمضي المخزومي في معالجة الموضوعات بحسٍّ لغويٍّ مرهفٍ، غيرَ أنّ ما يستخدمه من أمثلةٍ تتّسمُ بالبساطةِ[35].

الأفعال:

لقد تحدّث الدّكتور مهدي المخزومي في هذا القسم من الكتاب عن تقسيمات الفعل وحركاته، وبما أنّه من الّذين اِهتمّوا بالنّحو الكوفي اِهتمامًا كبيرًا، وآمن به إيمانًا عميقًا، فإنّه سار على مذهبهم، وقد توصّل إلى أنّ الفعل ينقسم على ماضٍ ومضارع ودائم، فهو يقول: "إنّ تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع ودائم تقسيم يؤيّده الاِستعمال، وتؤيّده النّصوص اللّغويّة الّتي صدر عنها الكوفيّون في مقالاتهم بالفعل الدّائم، كما يؤيّده مذهب البصريّين أنفسهم في إجراء (فاعل)، و(مفعول) مجرى الفعل بكلّ ما له من خصائص إذا وقعنا في سياق نفي أو اِستفهام... الأفعال إذا ثلاثة: الفعل الماضي والفعل المضارع والفعل الدّائم، أو بعبارة أقرب إلى التّعبير اللّغوي: بناء (فَعَلَ) وبناء (يَفْعل) وبناء (فاعل)"[36].

وهو بهذا لم يضع صيغة (اِفعل) أي –فعل الأمر– ضمن تقسيماته، ويعلّل لرأيه بقوله: "أكبرُ الظّنّ أنّ بناء (اِفعل) ليس بفعل، كما يُفهم من هذه الكلمة، لأنّ الفعل يتميّز بشيئين، أوّلهما: أنّه مقترن بالدّلالة على الزّمان، وثانيهما: أنّه يُبنى على المسند إليه... وبناء (اِفعل) خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة له على الزّمان بصيغته، ولا إسناد فيه"[37].

لات: وقد تحدّث عن "لات"، قائلًا: " لات كلمةٌ مركّبةٌ من (لاوايت)، ولم يقل أحدٌ من النّحاة بذلك، وهي مثل (ليس) بناء ودلالة، أمّا من حيث الإستعمال فليسَ: أوسع اِستعمالًا من (لات)، ولذلك اِختصّت (لات) بالحين، فلم تدخل على سواه إلا نادرًا، كقول الشّاعر:

لهفي عليك للهفةٌ من خائـــــــفٍ يبغي جوارك حين لاتَ مُجيـــــــرُ.

فقد دخلت هنا على (مجير)، وليس هو من ألفاظ الحين، وقد دعا ذلك النّحاة إلى أن يخرجوا هذا البيت على أساس أن يكون (مجير) مرتفعًا على الإبتداء، أو الفاعليّة، أي: لاتَ يحصلُ مجير، أولات له مجير، ولات مهملة، لعدم دخولها على الزّمان"[38].

واِختصّت (لات) أيضًا بأن يُحذف أحدُ جزئي الجملة بعدها. وذلك كقوله تعالى: "ولات حين مناص" ويعربها النّحاة هكذا:

لات: من أخوات (ليس).

حين مناص: حين: خبرها منصوب، و(مناص): مضاف إليه.

أما اِسمُها فمحذوفٌ، ويقدَّرُ بالحين أيضًا، فيكون تقدي الكلام: ليس الحينُ حين مناص"[39].

ويضيف قائلًا: "واِختلف النّحاة فيها فذهب فريقٌ منهم إلى أنّها فعل ماض، وذهب فريقٌ إلى أنّها حرف، والقائلون بحرفيّتها يذهبون في تفسيرها مذهبين:

الأوّل: أنّها كلمتان: (لا) النّافية، والتّاء لتأنيث اللّفظة، كما في ثُمّتَ.

والثّاني: أنّها أداة خفض، خافضة لأسماء الزّمان خاصّة، وهو رأي الفرّاء في تفسير الخفض بعدها في قول الشّاعر:

طلبوا صلحـــنا ولات أوان فأجبنا أن لات حين بقاء.

وكلا الرّأيين إنّما يستند على اِجتهادٍ لا يمتُّ إلى طبيعة اللّغة بصلة، فأمّا الفريق الّذي ذهب إلى فعليّتها، فيرى أنّ أصلها (ليس: قُلِبَت الياء ألفًا، والسّين تاءً). وأمّا الفريق الّذي ذهب إلى حرفيّتها فيرى أنّها: (لا النّافية، زِيدت عليها تاء التّأنيث، كما في رُبَّتَ وثُمَّتَ)[40].

ويرى أنّ "كلا الفريقين مغرب في تخريجه، أمّا الأوّل فقد ضعّفه النّحاةُ أنفسُهم، وأمّا الثّاني فالقول بأنّ التّاء للتّأنيث ضعيفٌ واهٍ، لأنّه لا وجه لتأنيث الأداة"[41].

ويضيف: "أساس كلّ هذه التّخريجات الغريبة هو الحيرة إزاء أمثال هذه الأبنية المجهولة، ومحاولة التّخريجات الّتي لا تَنْبَني على أساسٍ من فقه اللّغة، وفهم الإستعمال"[42].

ثمّ يُبدي رأيه بقوله: "وأكبرُ الظّنّ أنّ (لات) هذه تعريب lait الآراميّة، الّتي يرى (برجستراسر) أنّها مركّبة من (لا) واِسم معناه الوجود، وأنّ معنى lait لا يوجد، فليت lait الآراميّة مثل (ليس) العربيّة، وقد اِنتقلت إلى العربيّة بسببٍ من الإتّصال الّذي كان يبدو قائمًا بين العرب وغيرهم من الأقوام السّامية، كالعبريّين والآراميّين وغيرهم، ولكنّ العربيّة لم تألَف مثل هذا الصّوت المدغم: (ai)، فمالت إلى التّخلّص منه بصيرورته ألفًا عربيّة، فصارت لات"[43].

والدّكتور المخزومي يتبنّى هذه الفكرة ويؤيّدها، يقول: "وليس غريبًا –بالنّظر إلى قلّة اِستعمالها، واِنحطاطها عن ليس– ما زعمه (برجستراسر) من أنّها حرف نفيٍ، لأنّها إذا كانت تدلّ على نفي الوجود، وتتضمّنُ الدّلالة على الحدث، فقد أدّى بها تخلّفها إلى جمودها وتفرّغها من دلالتها القديمة شيئًا فشيئًا، وصارت تستعمل اِستعمال الأدوات، وتؤدّي ما تؤدّيه أدوات النّفي في العربيّة، كما، ولا، وليس، وغيرها"[44].

وما يمكننا أن نقوله في هذا المجال هو أنّ حروف المعاني لا تُقتَرَضُ من اللّغات الأجنبيّة، فكلُّها أصولٌ عربيّةٌ.

لقد تجاهلت محاولات التّيسير النّحو الكوفي، وهذا ما يراهُ المخزومي في قوله: "كانَ حريًّا بهذه المحاولاتِ أن تنظرَ إلى النّحو الكوفيّ نظرتَها إلى النّحو البصريّ، وأن تفيد من أعمالِ الكوفيّين في تجديد النّحو أو تيسيرِهِ"[45].

ويضيف: "ستظلُّ هذه المحاولاتُ تعاني نقصًا كبيرًا مادامت قصرت جهدها على النّحو البصريّ وحده، أو النّحو الّذي وصل إلينا، وهو نحوٌ يكادُ يكون بصريًّا خالصًا، لولا بعض الآثار الكوفيّة الّتي فرضت نفسها على هذه الدّراسة وأعانَها على البقاءِ نحاةٌ حاولوا الجمعَ بين أعمالِ السّلف المختلفة، وانتقاء الصّالح منها، وما وصل إليهم قليلٌ من كثيرٍ، لو توافرَ لديهم ما عاقهم عن الأحذية عائقٌ من عصبيّةٍ، أو غيرها"[46].

كما يرى أنّ المحاولات قبله لم تأت بالجديد، يقول: "وظهرت محاولاتٌ لتيسيرِ النّحوِ في كتبٍ مدرسيّةٍ، إلّا أنّها لم تُقَدّم جديدًا، ولم تفعل شيئًا يُعيدُ إلى هذا الدّرسِ قوّتَهُ وحيويّته، لأنّها لم تصحّح وضعًا، ولم تجدّد منهجًا، ولم تأتِ بجديدٍ إلّا إصلاحًا في المظهرِ، وأناقةً في الإخراجِ أمّا القواعد فهي هي، وأمّا الموضوعات فكما ورثناها، حتّى الأمثلة، لم يصبها من التّجديد إلّا نصيبٌ ضئيلٌ"[47].

<u>مقترحات في التّيسير</u>:

رأيتُ أن أجمع أقوالًا لبعض الميسّرين حول موضوع التّيسير والإصلاح، وهي "تختلف تبعًا لاختلافِ الدّوافع الّتي كانت تدفعُ أصحابها إليها، والتّقدّم الفكريّ الّذي يُلابسُ العصرَ الّذي فيه يعيشون"[48]، وهي كالآتي:

يرى الدّكتور أمين عبد الله سالم أنّ: "الحفاظ على القواعد المستقرّة –في النّحو– ومفاهيمه المطّردة أمرٌ مفروغٌ منه إن شاء فيه تهذيبًا أو تطويرًا أو تيسيرًا"[49].

ويقول الدّكتور أحمد عبد السّتّار الجواري: "ولعلّ أدنى السّبل إلى الصّواب في معالجة هذا النّحو أن يُدرَسَ في صورته الأولى دراسةً واعيةً عميقةً لا تغفل عن الغاية ولا تتجاهلُ أسبابَ الانحراف عنها، ثمّ تعرف ما اختلط بها من أمورٍ بعيدةٍ عن طبيعتها، حتّى جعلتها أخلاطًا مجمّعةً ملفّقةً لا تحقّقُ غرضَها ولا تبلغ غايتَها، ثمّ يأتي بعد ذلك إدراكٌ لما ينبغي أن يبقى وما ينبغي أن يحذف من أجزائها وأبوابها، ذلك أنّ منها أجزاءً وضعت لا لتَسدَّ حاجةً لغويّةً ولا لتقضي حاجة فكريّة، وإنّما وضعت لاستقصاء قاعدة منطقيّة، أوسدّ ذريعة، أوردّ اعتراض متصوّر"[50].

ويقول سعيد الأفغاني: "فإذا أردنا اليوم النّظرَ في بناءِ القواعد العربيّة، علينا أوّلًا أن نحدّدَ هدفنا من القواعد، فإذا حدّدناهُ وضعنا أخصرَ المناهج وأوضحها وأسرعها في إبلاغنا إيّاه"[51].

ويقول الدّكتور محمّد أسعد النّادري: "تيسير النّحو –في رأيي– لا يكون بحذفِ بعضٍ من أبوابه بحجّةِ أنّها زوائدُ لا يُحتاجُ إليها كما رأى بعض المحدثين، فاللّغة ملك الأمّة بمختلف أجيالها، ولا يحقُّ لفردٍ أو مؤسّسةٍ أن يحدّدَ ما يعجبهُ منها، وما لا يعجبهُ، وأن يسمح لبعضٍ من قواعدها بالحياةِ ويحكم على بعض آخر بالإعدام... ولا يكون تيسيرُ النّحو بتحميل فكرة العامل وزرَ العقدة النّحويّة كما رأى بعض المحدثين، فالفاعل مثلًا مرفوع سواءً أكان رفعُه بعاملٍ سبقه أم بدون عاملٍ، وإنّما يكون تيسيرُ النّحو بتجديد طرائقه وتجديد لغة هذا الدّرس، وتحديث أمثلته وربطها بالحياة العصريّة، مع مراعاة أن تناسب الطّرائقُ واللّغةُ والأمثلةُ المستعملةُ المتعلّمين والمراحل الدّراسيّة الّتي هم فيها "[52].

* بعد أن استقصى الدّكتور حسن العكيلي المحاولات الّتي قامت بدعوى التّيسير والإصلاح في كتابه "محاولات التّيسير النّحوي الحديثة" اقترح في باب التّيسير مجموعة من الآراء[53] ينبغي العمل بها مستقبلًا، وهي كما يلي:

.دعا إلى قراءة التّراث النّحوي قراءةً جديدةً نقديّةً متفحّصةً تحاولُ إبعاد كلّ ما علق به من شوائب، وما خلّفتهُ عصورٌ طويلةٌ من النّكبات في تاريخ الأمّة العربيّة.

.دعا إلى فتحِ بابٍ في مناهج كتب القواعد الدّراسيّة لدراسة الخلافِ النّحوي، والتّعريف بأهمّ المسائل الخلافيّة بشكلٍ ميسَّرٍ لكي يدرك الطّالب أنّ القواعد الّتي يدرسها ليست مقدّسةً أو ثابتةً بل هي آراء اِشتهرت دون غيرها لأسباب متعدّدة وهناك قواعد أخرى وآراء يمكن أن تحلَّ محلّها، وبذلك تفتحُ أمامهُ الطّريق إلى التّفكير بالنّحو.

.رأى أنّ لدراسةِ الخلاف النّحوي أهميةٌ بالغةٌ ونتائج نافعةٌ لأصحاب التّيسير، لأنّها دراسةٌ تتناولُ جوهرَ النّحو وحقيقتَهُ، وهي الدّراسةُ الّتي ينبغي أن يُدرَسَ فيها النّحو لأنّها تُبيّنُ حقائق كثيرة، تجعلنا أكثر فهمًا وإدراكًا لمشكلات النّحو.

.كما رأى أنّه من الضّروريّ اِستقراء القواعد النّحويّة وتحديد كلّ ما هو صعبٌ يبعثُ النّفرة في دراسته وسأم الدّارسين والباحثين، ودراسة ذلك وتَبَيُّن أسباب صعوبته وعلى ضوئه ينبغي أن تقوم محاولات التّيسير النّحوي، ويمكن اِتّخاذ قاعدة تقول: إنّ ما لا نفهمُهُ في النّحو في الغالبِ يكونُ سببُ صعوبته في عرضه ونقله لا في ذاته.

.دعا إلى التّخفيف من نقد النّحاة المتأخّرين، أو ينبغي فهمُ طبيعة تفكيرهم ومناهجهم الدّراسيّة، لاسيّما طريقة النّسخ ونشر الكتب عندهم، ومحاولة فهم ظروفهم الّتي فرضت عليهم التّفكير والتّأليف، فقد كان النّحو والنّحاة في تلك الحقبة من الزّمن مثالًا للعلم والعلماء. وكان النّحويُّ شيخًا محترمًا مبجّلًا يحترمهُ أولو الأمر قبل الرّعيّة.

.ودعا إلى شمول التّيسير في جميع المراحل الدّراسيّة، وعدم تحديده بمراحل تعليميّة.

.ورأى أنّ تدريس الصّرف في الصّفوف المنتهية أفضل من تدريسه في الصّفوف الأولى سواء في الجامعة أوفي غيرها، وإن كان الصّرفُ الأساس الّذي ينبغي تلقينه للطّلبة أوّلًا، لكنّ مدارك الطّلّاب ربّما تكون أكثر اِستعدادًا إليه في مراحله الأخيرة.

.يرى الدّكتور المخزومي أنّ: "محاولات التّيسير الّتي ظهرت في الكتب المدرسيّة لم تقدّم جديدًا، ولم تفعل شيئًا يعيد إلى هذا الدّرس قوّته وحيويّته، لأنّها لم تصحّح وضعًا، ولم تجدّد منهجًا، ولم تأت بجديدٍ إلّا إصلاحًا في المظهر، وأناقةً في الإخراج، أمّا القواعد فهي هي، وأمّا الموضوعات فكما ورثناها، حتّى الأمثلة، لم يصبها من التّجديد إلّا نصيبٌ قليلٌ"[54].

وهو رأيٌ فيه إنقاصٌ من قيمة الجهود الّتي بذلها العلماء لحلّ مشكلة النّحو العربي، وفيه جانبٌ من الحقيقة لأنّ الواقع الّذي هو عليه النّحو في الكتب والمقرّرات التّعليميّة يؤكّد فشل حلّ محاولات التّيسير.

والتّيسير لا يعني اِستبدال مصطلح نحويّ بآخر، أو بتعويض تعريف معقّد بآخر سهل وبسيط، أو بحذف أجزاء من النّحو والإبقاء على أجزاء أخرى، وإنّما يكون التّيسير بعرض موضوعات النّحو بطرقٍ حيّةٍ وجذّابةٍ فيها اِبتكارٌ وإبداعٌ.

وهناك من دعا إلى حذف بعض الأساليب من اللّغة العربيّة، وهذا ليس تيسيرًا وإنّما تجنّبٌ للنّحو العربيّ، ومساسٌ بأصوله الثّابتة، والحذف هدمٌ للّغة العربيّة.

[1] المنهج الوصفي في كتاب (في النّحو العربي: نقد وتوجيه) للدّكتور مهدي المخزومي، سهيلة طه محمّد البياتي، ص42.

الإحالات

[2] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 05-06.

[3] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، مهدي المخزومي ، ص 07-08.

[4] المنهج الوصفي في كتاب (في النّحو العربي: نقد وتوجيه) للدّكتور مهدي المخزومي، ص 42.

[5] النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، ص 216-217.

[6] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص07.

[7] محاولات التّيسير النّحوي الحديثة، ص 48-49.

[8] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 11.

[9] الفكر النّحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، ص 413.

[10] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 08-09.

[11] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 09-10.

[12] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 10.

[13] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 11.

في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 10.

[15] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 15.

[16] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 15-16.

[17] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 16-17.

[18] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 17-18.

[19] النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، ص 215-216.

[20] في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص 84.

[21] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 39-40.

في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 41.

[23] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 41.

[24] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 42.

[25] المنهج الوصفي في كتاب (في النّحو العربي: نقد وتوجيه) للدّكتور مهدي المخزومي، ص 44.

[26] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 50.

[27] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 43.

[28] الدّكتور: عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث، ص 46.

[29] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 31.

[30] النّحو العربي بين الأصالة والتّجديد، ص 222.

[31] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 31.

[32] الفكر النّحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، ص 413.

[33] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 69.

[34] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 69.

[35] الفكر النّحوي عند العرب، ص 414.

[36] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 119.

[37] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 120.

[38] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 260-261.

[39] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 261.

[40] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 261-262.

[41] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص262.

[42] في النّحو العربي: نقد وتوجيه ، ص 262.

[43] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 262.

[44] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 263.

[45] مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص 408.

[46] مدرسة الكوفة، ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو ، ص 408.

[47] في النّحو العربي: نقد وتوجيه، ص 15.

[48] مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، ص 397.

[49] تجديد النّحو ونظرة سواء، أمين عبد الله سالم، ص 8.

[50] نحو التّيسير، دراسة ونقد منهجي ، أحمد عبد السّتّار الجواري، ص 11.

[51] في أصول النّحو،سعيد الأفغاني، ص 238.

[52] نحو اللّغة العربيّة، محمّد أسعد النّادري، ب (المقدّمة).

[53] محاولات التّيسير النّحوي الحديثة، ص 110-111.

[54] في النّحو العربي، نقد وتوجيه، ص 15.